مسؤولة أممية: معدل وفيات كورونا بلغ 20 بالمئة في اليمن

أعلنت الأمم المتحدة، أن معدل الوفيات بفيروس كورونا في اليمن بلغ 20 بالمئة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 7 بالمئة. جاء ذلك في بيان صادر عن ليز غراندي، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن.

وأوضح البيان، أن «كورونا ينتشر في اليمن دون رادع، منذ إعلان أول إصابة بالفيروس في 10 أبريل الماضي».

وأضاف أن «المأساة تتكشف في اليمن، فبدون وجود فحوصات كافية للكشف عن كورونا، من المستحيل معرفة عدد المصابين بدقة».

وأردف: «ما نعرفه هو أن المستشفيات تضطر إلى عدم استقبال المرضى، وهناك نقص في كل شيء».

وأفاد بأن «التقارير الأولية تُظهر أن معدل الوفيات بكورونا يبلغ حوالي 20 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 7 في المئة». وأشار إلى وصول أكثر من 4 آلاف و520 طنًا من المعدات الطبية والأدوية إلى اليمن لغاية الجمعة.

أنطونيو غوتيريش سيلقي كلمة الافتتاح في المؤتمر

السعودية تنظم مؤتمر المانحين لليمن بالرياض.. افتراضياً

تنظم السعودية، بالشراكة مع الأمم المتحدة الثلاثاء المقبل مؤتمر المانحين لليمن 2020م افتراضيًا، لزيادة الوعي بالأزمة الإنسانية في اليمن والإعلان عن تعهدات مالية لسد الاحتياجات الأساسية هناك، وذلك بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده.

وتدعو المملكة الدول المانحة بالمبادرة ودعم الجهود الرامية لنجاح هذا المؤتمر الإنساني الكبير والوقوف مع اليمن وشعبه الكريم.

هذا وسيعقد مؤتمر المانحين الدوليين والمنظمات الإغاثية افتراضيًا بالرياض، في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر بالتوقيت المحلي، وسوف يبث على شبكة الإنترنت. كما سيلقي كلمة الافتتاح في المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، فيما سيلقي كلمة المملكة وزير الخارجية فيصل بن فرحان.

وعقب المؤتمر سيُعقد مؤتمر صحافي لوسائل الإعلام يشارك فيه المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبد الله بن عبدالعزيز الربيعة، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، فيما يدير المؤتمر الصحافي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للاتصالات العالمية ميليسا فليمنج.

فتح المسجد النبوي تدريجياً اعتباراً من اليوم

أعلنت وكالة الرئاسة العامة لشؤون المسجد النبوي، عبر حسابها على موقع «تويتر»، عن اعتماد خطة فتح المسجد النبوي بالمدينة المنورة، بداية من اليوم الأحد.

وقالت رئاسة شؤون الحرمين، «إنه بناءً على الموافقة الكريمة، الرئيس العام يعتمد خطة الوكالة في الفتح التدريجي للمسجد النبوي في ظل الإجراءات الاحترازية اعتبارا من اليوم الأحد».

وفي سياق متصل، أعلن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية السعودية، الإجراءات الاحترازية والتدابير «البروتوكولات» الوقائية للقطاعات من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا الجديد.

وقال المصدر المسؤول إنه سيجري تطبيق هذه البروتوكولات، المعدّة من وزارة الصحة، في الفترة من 31 مايو إلى 20 يونيو المقبل.

وشملت البروتوكولات الوقائية 13 قطاعًا، هي: «المساجد، القطاع العام، قطاع البترول والبتروكيماويات والغاز، الكهرباء، المقاولات، المقاولات – المشاريع القائمة، محلات تجارة الجملة والتجزئة والمولات والمراكز التجارية، أسواق النفع العام، دور الإيواء الاجتماعية باستثناء دور رعاية المسنين، الأعمال الإدارية والمكتبية، المطاعم والمقاهي، التوصيل المنزلي، العمالة المنزلية بنظام الساعة».

كما تطرقت البروتوكولات إلى الفئات المشمولة بالضوابط الصحية الخاصة بتعليق الحضور لمقرات العمل خلال الفترة المحددة بالبروتوكولات الوقائية.

يذكر أن الرئاسة عملت على تطبيق حزمة من الاحترازات الوقائية، من بينها تطبيق التباعد الاجتماعي بين المصلين، وتكثيف عمليات التعقيم اليومي، وإجراء الكشف الاحترازي على جميع الموظفين والعاملين في الحرم، وتفعيل عدد من المبادرات، منها مبادرة «معاً محترزون».

إلى ذلك طبقت أعلى المعايير الاحترازية والوقائية لخدمة الحرمين الشريفين، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية والأمنية.

كما قامت بتركيب كاميرات مخصصة للقراءة الحرارية تعمل على قراءة قياس درجة الحرارة آلياً، تعمل على مدار الساعة، بإشراف ممارسين صحيين متخصصين من قبل وزارة الصحة، وذلك في عدد من أبواب ومداخل المسجد الحرام.

وكان قد تم تعليق التواجد والصلاة في ساحات الحرم المدني الشريف، ضمن الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية لمنع انتشار كورونا منذ 20 مارس 2020.

في خطوة تلقى تشكيكاً في ظل أزمة عميقة تعيشها البلاد

برلمان لبنان يقر قانون رفع السرية المصرفية عن المسؤولين

أقر مجلس النواب اللبناني قانون رفع السرية المصرفية عن المسؤولين في الدولة، في خطوة تلقى تشكيكاً في ظل أزمة عميقة يعيشها لبنان ناتجة في جزء كبير منها عن الفساد المستشري في الدولة والمؤسسات.

وعُقدت جلسة برلمانية للمرة الثانية خارج مقر البرلمان في وسط بيروت في قاعة مؤتمرات كبيرة يمكن فيها تطبيق التباعد الاجتماعي للوقاية من فيروس كورونا المستجد.

وكان على جدول أعمالها أيضا مشاريع واقتراحات قوانين عدة أبرزها قانون عفو عام وقانون «كابيتل كونترول» أو «ضوابط رأس المال» في بلد يشهد انهياراً اقتصادياً.

وقال النائب ابراهيم كنعان، الذي يرأس لجنة المال والموازنة في مجلس النواب إن قانون رفع السرية المصرفية يشمل «كل من يتعاطى الشأن العام، منتخباً كان أو معيناً، من النائب إلى رئيس البلدية إلى القاضي والضابط والمستشار».

ويشمل القانون «كل ما ينتج عن فساد، وأضيف إليه تمويل الإرهاب وتبييض الأموال وتمويل الحملات الانتخابية». ويمنح القانون «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» وهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان صلاحية تنفيذه بعد تعديل نسخة سابقة كان تعطي هذه الصلاحية أيضا للقضاء.

واعتبر المحامي نزار صاغية، المدير التنفيذي للمفكرة القانونية، وهي منظمة غير حكومية تعنى بدراسة وتقييم القوانين، في تغريدة على «تويتر»، أن عدم إعطاء القضاء القضاء صلاحية رفع السرية المصرفية، «يعني نسف جوهر القانون».

وقال «لهيئة التحقيق الخاصة حق رفع السرية منذ سنوات وهذا لم يفدنا بشيء. تهريب المليارات حصل ولم تتحرك الهيئة ولم ترفع السرّ عن أحد».

وتحوّل الفساد المستشري في المؤسسات العامة تدريجياً إلى أحد مسبّبات الانهيار الاقتصادي الذي يشهده لبنان منذ أشهر، وأحد أبرز الأسباب التي دفعت اللبنانيين للتظاهر بشكل غير مسبوق ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر وعلى مدى أسابيع لاحقة.

ورفعت الحكومات المتعاقبة في لبنان شعار «محاربة الفساد» من دون أن تُقدم على إجراء عملي واحد لتنفيذ ذلك عملياً. وتتمتع غالبية الموظفين بحماية القوى السياسية.

وتسعى السلطات إلى إقرار هذا القانون لتنظيم العلاقة بين المصارف وزبائنها بعد أشهر من قيود مشددة فرضتها البنوك على العمليات النقدية وسحب الودائع، قبل أن تتوقف تماماً عن إعطاء الدولار حتى من الودائع بالعملة الخضراء.

بدأت الحكومة الشهر الحالي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بعد إقرارها خطة إصلاحية تأمل عبرها الحصول على دعم خارجي للخروج من دوامة الانهيار الاقتصادي الذي دفع بقرابة نصف السكان تحت خط الفقر. وتمّ خلال جلسات التفاوض حتى الآن بحث مواضيع عدة بينها فرض «الكابيتل كونترول». ولا يحظى اقتراح العفو العام بتوافق نيابي أيضاً.

بخصوص التمديد لبعثتي «يونامي» و«أميصوم» وتجديد العقوبات

مجلس الأمن يصدق على 3 قرارات بالعراق والصومال وجنوب السودان

صدّق مجلس الأمن الدولي، على 3 قرارات بخصوص العراق والصومال وجنوب السودان. جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس، عقب جلسة عقدها عبر دائرة تلفزيونية.

وينص القرار الأول المقدم من الولايات المتحدة، على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق «يونامي»، حتى 31 مايو 2021. وكان من المقرر أن تنتهي ولاية «يونامي» أواخر مايو الجاري. و«يونامي»، بعثة سياسية تأسست بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1500 عام 2003 في العراق.

وفيما يتعلق بالقرار الثاني، الذي اعتمده المجلس وصاغته بريطانيا، فقد تم تمديد تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال «أميصوم» حتى 28 فبراير 2021.

وسمح القرار لبعثة «أميصوم» بـ«اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولايتها في إطار الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان».

وأنشأ مجلس الأمن الدولي بعثة «أميصوم»، في 19 يناير 2007، لتحقيق السلام في الصومال، بقوام 22 ألف عسكري، من أوغندا وإثيوبيا وبوروندي وكينيا وجيبوتي، لمساندة الحكومة الفدرالية الانتقالية، وتدريب قوات الأمن وإيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية.

ويعاني الصومال، البالغ عدد سكانه قرابة 10.8 ملايين نسمة، فوضى أمنية منذ انهيار الحكومة المركزية واندلاع حرب أهلية عام 1991.

أما القرار الثالث الذي اعتمده المجلس، فقد وافق ممثلو الدول الأعضاء على تمديد العقوبات الدولية المفروضة على جنوب السودان، حتى 31 مايو 2021، وكذلك تمديد ولاية لجنة الخبراء المعنية بالعقوبات التابعة للمجلس، حتى مطلع يوليو من العام نفسه.

وفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات دولية في مارس 2015، شملت «فرض تدابير تجميد الأرصدة أو حظر السفر على الأفراد والكيانات (من الحكومة والمعارضة) المسؤولة عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلم والأمن أو الاستقرار في جنوب السودان».

واشنطن تحذر من محاولة روسية لإقامة معقل في ليبيا

حذرت الولايات المتحدة من محاولة روسية لإقامة معقل في ليبيا، داعية موسكو لوقف أفعالها المزعزعة للاستقرار في ليبيا.

وقال مسؤول عسكري أميركي، إن «تسليم روسيا لطائرات حربية إلى ليبيا قد لا يغير التوازن في الحرب». كما أضاف أن «النزاع الليبي بلغ طريقاً مسدوداً». إلى ذلك، أكدت واشنطن التزامها بالعمل مع شركائها لردع الأنشطة التي تقوض سيادة ليبيا.

وأشادت أميركا بمصادرة مالطا أكثر من مليار دولار من العملة الليبية المزيفة، مؤكدة أن العملات الليبية المزيفة طبعتها شركة روسية.

قلق من الوجود الروسي

يشار إلى أنه في وقت سابق، أكد مساعد وزير الخارجية الأميركي، ديفيد شينكر، أنه «لا مكان للقوى الأجنبية أو المرتزقة على أرض ليبيا».

وقال شينكر إن «واشنطن تخشى من تصاعد الوضع في ليبيا، خصوصاً بعد وصول طائرات مقاتلة روسية»، مبدياً قلق الولايات المتحدة «من الوجود الروسي في ليبيا سواء كان من المرتزقة أو غيرهم».

إلى ذلك اعتبر أن هناك «فرصة بعد توقف هجوم الجيش الوطني الليبي من أجل حث كل الأطراف على التفاوض»، موضحاً أن «ثمة فرصة لتأمين وقف لإطلاق النار يمهد مباحثات حول إنهاء النزاع في ليبيا».

وقال إنه يرى أن «هناك فرصة لتحقيق وقف إطلاق النار وندعم المساعي للهدنة»، واصفاً ما يجري هناك بأنه «حرب بالوكالة بين قوى مختلفة».

الأمم المتحدة: طرابلس الوحيدة المخولة قانوناً ببيع نفط ليبيا

أكدت الأمم المتحدة، أن المؤسسة الوطنية للنفط، ومقرها طرابلس، هي الجهة الليبية الوحيدة المخولة قانونا ببيع النفط.

جاء ذلك خلال رد فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، على أسئلة الصحفيين في نيويورك، حول تقارير تفيد بتوقيف باريس ناقلة نفط كانت في طريقها إلى ليبيا.

والخميس، اعترضت فرقاطة تابعة للبحرية الفرنسية سفينة نقل في طريقها لتحميل منتجات بترولية مكررة من ميناء شرقي ليبيا، واقع تحت سيطرة مليشيا الجنرال الانقلابي خليفة حفتر.

وقال دبلوماسيون غربيون، أن الناقلة التي تم اعتراضها كانت متجهة إلى ميناء طبرق (شرق)، كجزء من صفقة بيع منتجات مكررة لشركة مسجلة في الإمارات. وأوضح حق، للصحفيين، أن «هذا النوع من العمل هو مثال جيد على كيفية تعاون المجتمع الدولي لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

وأضاف: «المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، التي مقرها طرابلس، هي المؤسسة الوحيدة ذات السيادة القادرة قانونا على بيع أو شراء النفط».

وأشار إلى وجود «جهود متعددة ومتضافرة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهيئة خبراء المنظمة، للاتصال بجميع الشركات والبلدان المرتبطة بهذه القضية». وأفاد بأن «بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، رحبت بالإجراءات التي اتخذتها فرنسا في هذا الخصوص».

يشار إلى أن مليشيا حفتر، تشرف على تأمين الحقول والموانئ النفطية في المنطقة الوسطى (الهلال النفطي) وميناء الحريقة النفطي بمدينة طبرق قرب الحدود المصرية، فيما تدير تلك المنشآت مؤسسة النفط التابعة للحكومة.

والخميس، قالت المؤسسة الوطنية للنفط، إن خسائرها المالية الناجمة عن غلق الحقول والموانئ النفطية من قبل موالين لحفتر، منذ 17 يناير الماضي، بلغت 4.94 مليارات دولار. وبلغ إنتاج ليبيا من النفط يوميا، قبل غلق الحقول والموانئ، 1.22 مليون برميل يوميا، وفق بيانات متطابقة لمؤسسة النفط، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، مقارنة بأقل من 90 ألفا حاليا.

Kuwait Journalists Association | جمعية الصحافيين الكويتية

ينعي

مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية

والأسرة الصحافية المغفور له بإذن الله

الزميل المرحوم/ جاسم محمد أحمد التنيب

(أبو محمد)

عضو الجمعية العمومية ورئيس لجنة العلاقات العامة

بجمعية الصحافيين الكويتية والصحفي في صحيفة الأنباء

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته واسكنه فسيح جناته والهم اهله

وذويه جميل الصبر والسلوان